وكان لنشوء علاقات الانتاج البرجوازية حيث الثورة الصناعية وما استوجبته من نشاط اقتصادي مشترك على نطاق الامة بما يكفل حرية تنقل السلع والاستثمار وتحرير أقنان الارض لتلبية احتياجات الصناعة من الايدي العاملة وتوحيد العملة وانهاء القيود التي يفرضها النبلاء الاقطاعيين على مقاطعاتهم.. الأمر الذي ترافق مع انتقال الرأسمالي من التراكم البدائي الى التراكم الرأسمالي، لتتبلور طبقة اجتماعية جديدة هي الرأسمالية الصناعية والتجارية التي قادت العملية السياسية الثورية، فأطاحت بالنظام الاقطاعي وأحلت محله نظام سياسي برلماني تمثيلي قائم على الانتخابات، ووحدت السوق تحت شعار "*دعه يعمل، دعه ينتج، دعه يبيع*" وأقامت الدولة المركزية بجيشها وحدودها.

وحديثنا لا يستهدف الديمقراطية الاقتصادية، اي اقتصاديات السوق، بل النظام السياسي والمجتمع المدني، وينبغي الاعتراف بداية ان الديمقراطية الليبرالية.. اي الرأسمالية هي انجاز عظيم في التاريخ شأن إنجازات الرأسمالية الاخرى كالثورة الصناعية والتكنولوجيا والعلم الجامعي وثورة المواصلات.. الخ، واننا كيسار وان كنا لا نتوقف عند حدود الديمقراطية الليبرالية، بل أننا نثمنها ونستوعبها للانتقال لما هو أبعد منها، اي الديمقراطية الاشتراكية المباشرة التي كانت نواتها تجربة "كومونة باريس" العمالية عام ١٨٧١ حيث انتخبت الجموع الثائرة مباشرة القضاة والحكومة الثورية المؤقتة ومدراء المدارس.. وقررت حقها في محاسبتهم وعزلهم، لتأتي المجالس الشعبية السوفييتية عام ١٩٠٥ وفيما بعد عام ١٩١٧ في روسيا شكلا أكثر ديمقراطية من البرلمانية النيابية..الخ.

طبعا لم تنفك الديمقراطية الاشتراكية في طور التشكل، اذ ما برحت الثورة الاشتراكية محدثة وتتعلم في سياق تجاربها التي تمر بين مد وجزر.. وهذا طبيعي اذا ما قارناه بالديمقراطية الرأسمالية التي يصل عمرها الى قرن ونيف، وسارت بطريق متعرجة بين اخفاقات ونجاحات لتستقر على الحال الذي نراه اليوم علما ان الرأسمالية هي ذاتها التي انتجت ايضا الفاشية متنكرة لكل القيم الديمقراطية الليبرالية.

رغم كل ذلك الا اننا نناضل لدمقرطة المجتمع الفلسطيني والعربي على قاعدة الديمقراطية الليبرالية ضمن نموذج ملائم لخاصياتنا المحلية، وذلك كاستجابة موضوعية ضرورية لمعطيات واقعنا، اي ان واقعنا يتطلبها ويلح عليها شأن الحاحه على التعليم والتصنيع وفك التبعية وتوحيد الأمة وسوقها و..الخ،